

ضد الضم وتوابعه، وينشطون في هذا الاتجاه، على الصعيدين، المحلي والعالمي، فيجوفون بذلك إجراءات اللاحق الاسرائيلية ويقوّضونها من الداخل. وحيرة الاسرائيليين هؤلاء تجاه هذه الخطوة ناجمة عن شعورهم بانعدام الحيلة لمواجهة هذه التطورات: فهم اذا حظروا عنوة على عرب القدس الاشتراك في الانتخابات اظهروا زيف الادعاءات الاسرائيلية بشأن القدس «الموحدة»؛ وان سمحوا لهم بذلك، أظهر الممثلون المنتخبون ذلك الزيف؛ وهما أمران، أحلاهما مرّ.

ويبدو، استناداً الى ردود الفعل التي ظهرت حتى الآن، ان التحليل الاسرائيلي في هذا الصدد هو الصحيح وليس بيانات المقاومة ومواقفها. فبعد ان طرحت فكرة الاشتراك في الانتخابات، أوضح بعض مؤيديها من بين سكان القدس العرب انه سوف يشارك في الانتخابات من خلال تأكيد عدم الاعتراف بالضم، بينما أوضح بعضهم انه يقوم بذلك كخطوة على طريق اعداد القدس لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة، ويلاحظ ان هذه التصريحات، وما تنم عنه من مواقف معارضة للاحتلال ومؤيدة للمطالب الوطنية الفلسطينية، لا سواها، هي التي حظيت باهتمام الدوائر الاسرائيلية والعالمية، الاعلامية وغيرها؛ واضمحلت ادعاءات «الاعتراف» بالضم واختفت، ولم يتطرق اليها أحد. وهنا بيت القصيد، وهذا ما ينبغي السعي الى تحقيقه، وذلك بـ «تنظيم»، ودفع فكرة المشاركة في الانتخابات نحو هذا الطريق، لا غيره - وليس اتخاذ المواقف المتسرفة وغير المدروسة.

وفي هذا الصدد، هنالك تجربة فريدة في نوعها، يجدر التذكير بها ومحاولة الافادة منها؛ ونقصد الانتخابات البلدية التي أجريت في الضفة الغربية سنة ١٩٧٦. فهذه الانتخابات، كما هو معروف، كانت جوبهت، في حينه، بمعارضة واسعة من قبل دوائر المقاومة، لم يتم التخلي عنها الا في اللحظات الأخيرة، أي قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بفترة قصيرة للغاية. وكانت الانتخابات تلك تمت، بالطبع، تحت اشراف سلطات الاحتلال وحكامها العسكريين. بل أنها عُقدت بعد تعديلات جذرية ومهمة أدخلتها سلطات الاحتلال على قوانين الانتخابات الاردنية، التي كانت سائدة في الضفة الغربية، وتم، بموجبها، منح حق الانتخاب لكل سكان تلك المدن، بعد ان كان ذلك الحق محصوراً في شرائح ذات مواصفات معينة، مما زاد كثيراً في اعداد اصحاب حق الانتخاب وأثر، بالتالي، في نتائجها. وكل ذلك يمكن، مثلاً، ان يعتبر بمثابة «اعتراف» بالاحتلال، لو اتبعنا التفسير الضيق والنظرة الضيقة كذلك لطابع هذه القضايا. ولكن كل تلك التفسيرات، وما رافقتها من معارضة، بسببها او لأسباب أخرى، تبخّرت واختفت بعد ان بانَت النتائج، التي أسفرت عن فوز المرشحين الوطنيين في تلك الانتخابات. وسرعان ما راح رؤساء البلديات تلك يلعبون دوراً وطنياً بارزاً للغاية، أوقع دوائر المقاومة، باتجاهاتها كافة، في حبهيم - ومن الحب ما قتل. فلقد أثار الاهتمام البالغ الذي راحته المقاومة بتدبيره بشأن تلك البلديات، والدور البارز التي راحته البلديات تلعبه، تدريجياً، حنق السلطات الاسرائيلية، فتخلت، في نهاية الأمر، عن ادعاءاتها «الديمقراطية»، وراحت تقيل رؤساء البلديات تلك، الواحد تلو الآخر، ثم اقسمت على أنها لن تعيد الكرة، وتسمح باعادة مثل تلك الانتخابات ثانية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ان بعض الجماعات الارهابية اليهودية حاولت قتل أكثر من واحد، من بين رؤساء البلديات تلك، وأصيب بعضهم بأضرار جسيمة؛ كما تم ابعاد غيرهم الى خارج الوطن المحتل. وليس في هذا كله، في المحصلة، الا برهان على صحة التحليل وسلامة التكتيك الذي تم تنفيذه. ولو كان الأمر غير ذلك، لما ثارت ثائرة السلطات الاسرائيلية على هذا الشكل.

واستناداً الى الأوضاع الراهنة، ليس هنالك ما يمنع تكرار تجربة انتخابات البلديات في الضفة الغربية سنة ١٩٧٦ في انتخابات بلدية القدس لسنة ١٩٨٨، أو، على الأقل، محاولة القيام بذلك؛